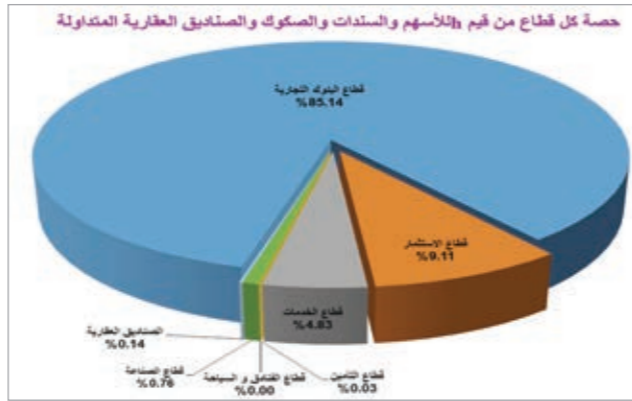
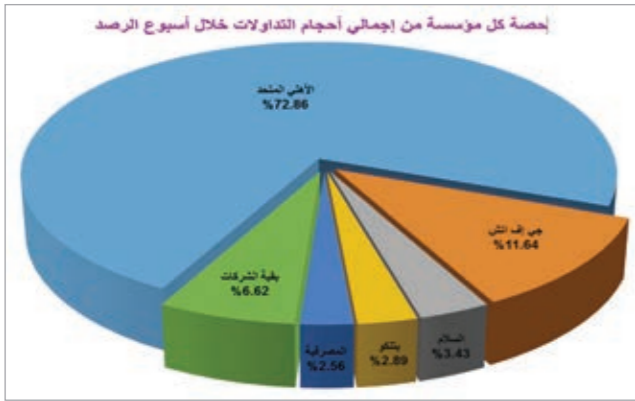


العمل والاقتصاد



المؤشرات الاقتصادية للبحرين ودول الخليج تمضي بوتائر ثابتة إلى الأفضل في الوقت الراهن، حيث يسود الأجواء الجيوسياسية حالة من الهدوء، ولكن قد يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة، إذا ما عدت إيران إلى تنفيذ ما تخطط إليه من تصرفات صهيانية هوجاء كعادتها منذ تولي أصحاب العمام السوداء مقاليد الحكم في دولة كان ممكناً لها أن تصنع نظاماً تعاونياً مع دول الخليج، لتشكيل أكبر منظومة اقتصادية في الشرق الأوسط، ولكن الغياب السياسي المستفحل في قادة إيران يعمي أبصارهم ويصائرهم عن واقع عصر النهضة الصناعية الرابعة الذي أصبح الاقتصاد يقود فيه السياسة لا العكس.

فقيري



١,٥ مليون دينار المتوسط اليومي لقيم التداولات

مستثمرو الأسهم في بورصة البحرين يجرون تداولات نشطة هذا الأسبوع

تكالب على أسهم البنك الأهلي المتحد ومجموعة (جي. أف. أتش) المالية للأسبوع الثاني

مصرف البحرين المركزي يتعاون مع جهات رقابية لبحث «الشبكة العالمية للابتكار المالي»



○ رشيد المعراج

المعنيين بقطاع التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين تقديم ملاحظاتهم وأرائهم على الورقة الاستراتيجية في موعد أقصاه ١٤ أكتوبر ٢٠١٨.

لقطاع التكنولوجيا المالية بما يرتقي بمستوى الخدمات المالية المقدمة في مملكة البحرين لكونها مركزاً مالياً رائداً في المنطقة، كما أثنى المحافظ على نجاح تجربة المصرف مع البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) في مملكة البحرين منذ إنطلاقها في منتصف عام ٢٠١٧، حيث تم استقطاب عديد من الشركات التي تشارك في اختبار حلول مالية مبتكرة. وبناء على ذلك، سيسعى المصرف من خلال مشاركته في الشبكة العالمية للابتكار المالي إلى تعزيز التعاون مع أبرز المراكز المالية العالمية بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك، يأمل مصرف البحرين المركزي من جميع

كما ستعمل هذه الشبكة على توفير منصة فعالة يتم من خلالها بناء قنوات التواصل بما يسهم في تعزيز مجالات التعاون وتطوير السياسات الداعمة للابتكار. وستسعى الشبكة إلى تسهيل عملية تبادل الخبرات وتمكين شركات التكنولوجيا المالية من اختبار حلولها المبتكرة عبر البيئات الرقابية التجريبية لمختلف الجهات التنظيمية والرقابية المشاركة في نفس الوقت. وأثنى محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد محمد المعراج على سياسة المصرف الهادفة إلى تشجيع المبادرات ذات الطابع الابتكاري واهتمامه بتطوير البيئة الداعمة

قام مصرف البحرين المركزي، بالتعاون مع هيئة الإدارة المالية البريطانية ومشاركة ١١ جهة رقابية أخرى، بطرح ورقة استشارية تبحث مهام والية عمل مبادرة الشبكة العالمية للابتكار المالي التي تم إطلاقها مؤخراً من قبل الـ FCA، والتي جاءت استكمالاً لجهودهم لإنشاء بيئة رقابية تجريبية عالمية، وستتيح هذه الورقة الاستشارية الفرصة أمام جميع الأطراف المعنية بقطاع التكنولوجيا المالية لتقديم ملاحظاتهم وأرائهم. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء شبكة متكاملة تضم الجهات التنظيمية والرقابية إضافة إلى الأطراف المعنية بتطوير التكنولوجيا المالية،

ارتفاع، فيما تراجع سعر سهمي بنك البحرين والشرق الأوسط نحو ٧ فلوس عن مستوى الإقفال السابق إلى ٢٩ فلوس، وسهم شركة انوفست حيث تراجع عن مستوى الإقفال السابق بواقع خمسة فلوس إلى ٢٨٥ فلوس.

أداء المؤسسات

على مستوى المؤسسات، فقد تصدر البنك الأهلي المتحد القائمة، حيث أنهال المستثمرون على تداول أسهمه، فابرماً ٢٢٣ صفقة نقدية، أسفرت عن تداول ٢٢,٨ مليوناً من أسهمه بقيمة ٥,٨٤ ملايين دينار، أي أن البنك استقطع نحو ٧٩,٥٪ من إجمالي قيم التداولات التي جرت هذا الأسبوع.

وتجدر هنا الإشارة أيضاً، إلى أن هذا هو الأسبوع الثاني على التوالي الذي يتصدر فيه البنك القائمة من حيث حجم وقيمة التداولات، حيث كان البنك قد تصدر القائمة الأسبوع الماضي بعد أن عقد المستثمرون ١٧٨ صفقة على أسهمه، نتج عنها تداول ١٧ مليون سهم بقيمة ٤,٤٤ ملايين دينار، أي ما تعادل نحو ٧٣,٥٪ من إجمالي قيم التداولات.

وحجزت مجموعة جي اف اتش المالية لنفسها المركز الثاني بعد أن أجريت على أسهمه ٥٠ صفقة نتج عنها تداول ٣,٦٤ ملايين سهم بقيمة ٥١٦ دينار، أي ما تعادل نحو ٧٪ من إجمالي قيم التداولات. ويعتبر هذا الأسبوع الثاني على التوالي الذي يحتل فيه البنك المركز الثاني ووفق التقرير، فإن المتوسط اليومي لقيم الأسهم ووحدة الصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة خلال أسبوع الرصد، بلغ ١,٥ مليون دينار، فيما بلغ المتوسط اليومي لحجم التداولات ٦,٣ ملايين سهم، أما المتوسط اليومي لعدد الصفقات، ١٠١ صفقة. وللمقارنة، فإن المتوسط اليومي لقيم الأسهم والسندات المتداولة الأسبوع الماضي، كان قد بلغ مليوناً و١٩١ ألفاً و٥٤٦ ديناراً، فيما بلغ المتوسط اليومي لحجم التداولات ٤,٨ ملايين سهم، أما المتوسط اليومي لعدد الصفقات المبرمة، فقد بلغ ٩٠ صفقة.

مستوى آخر جديداً من الارتفاعات، بحسب المؤشرات المرصودة حتى الآن. وأضاف في اللقاء الذي أجريناه معه أن «مؤشرات البورصة الرئيسية سجلت ارتفاعات ملحوظة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، قياساً بالفتره المقابلة من ٢٠١٧، حيث ارتفع حجم التداولات (الكمية) بواقع ٢٠٪ إلى ٦٨٤ مليون سهم، فيما ارتفعت القيمة بنسبة ١٣٪ إلى ١٧٢ مليون دينار بحريني، أما القيمة السوقية للأسهم، فقد ارتفعت بنسبة ٣٪».

وبناء عليه، فقد أقلل المؤشر العام لبورصة البحرين على ارتفاع طفيف لم تعد نسبته عن ١٠,٠٣٪ عن مستويات الإقفال الأسبوع المنصرم عند ١٣,٤٩,٦، فيما أقلل مؤشر البحرين الإسلامي الذي يقيس أداء المؤسسات المدرجة العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاسراً أكثر من خمس نقاط عند ٩٦٧,١ نقطة.

أداء القطاعات

على مستوى أداء القطاعات التي خضعت لأسهمها للتداولات، فقد تصدر قطاع المصارف التجارية القائمة، بعد أن أبرم مستثمرون على أسهمه ٤٩٧ صفقة، أسفرت عن تداول ٢٤,٨ مليون سهم بقيمة ٦,٣ ملايين دينار، أي ما تعادل نحو ٨٥,٤٪ من إجمالي قيم التداولات. ويجدر بالملاحظة هنا أن جميع الأسهم المدرجة تحت مظلة هذا القطاع خضعت لعمليات التداول، ونتاج عنها استقرار أسهم جميع المصارف عند مستوياتها السعرية السابقة، باستثناء سهم الأهلي المتحد الذي خسر نحو ١٠ فلوس وصولاً إلى ٦٦٥ فلوس للسهم، وسهم مصرف السلام الذي خسر خمسة فلوس وصولاً إلى ٩٧ فلوس.

وحل قطاع الاستثمار في المركز الثاني حيث أبرمت على أسهمه ٩٦ صفقة نقدية نتج عنها أبرمت على ٤,٨ ملايين سهم بقيمة ٦٦٨,٦ ألف دينار، أي ما تعادل نحو ٩,١٪ من إجمالي قيم التداولات. وخضعت أسهم سبع مؤسسات ضمن هذا القطاع لعمليات التداول، أقلت خمس منها على

رصد وتحليل: عبدالرحيم فقيري

اقتصرت عمليات التداول في بورصة البحرين خلال أسبوع العمل المنتهي يوم أمس الخميس، على أسهم ٢٠ من المؤسسات المدرجة، حيث كان الأداء الإيجابي صاحب الكفة الراجحة، حيث سجلت أسهم ثمان من هذه المؤسسات مستويات سعرية إيجابية، فيما سجلت أسهم خمس منها أداء سالباً، بينما احتفظت المؤسسات السبع المتبقية على المستويات السعرية السابقة لأسهمها دون أي تغير.

هذا ما أفادنا به التقرير الأسبوعي الصادر عن البورصة أمس، أشير فيه إلى أن وسطاء التداول والمستثمرين أبرموا خلال أسبوع الرصد، ٥٠٤ صفقات نقدية (٤٥١ الأسبوع الماضي)، نتج عنها تداول ٣١,٤ مليون سهم ووحدة من وحدات الصناديق الاستثمارية العقارية المدرجة بالبورصة (٢٤,٢ ألفاً أسبوع الماضي)، بلغت قيمتها ٧,٣٤ ملايين دينار (٦ ملايين الأسبوع الماضي).

وعقد المستثمرون ثلاث صفقات على وحدات الصناديق، تم بوجيها تداول ١٠٥ آلاف وحدة، بقيمة ١,١٠ ألف دينار بحريني، أي ما تعادل نحو ٠,١٤٪ من إجمالي قيم التداولات. وعلى الرغم من ضعف التبادل البادي على أسهم الصناديق العقارية، إلا أن ذلك يمثل تنوعاً جيداً للمنتجات البورصة البحرينية التي تواصل ازدهاراً متواصلاً بفضل السياسات البناءة التي بدأت تتخذها، والقوانين الجديدة التي أدخلتها في عمليات التداول، حيث نقلت (أخبار الخليج) على لسان الرئيس التنفيذي لبورصة الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة الأسبوع الماضي قوله: «إن مؤشر بورصة البحرين احتل المركز الثاني بين بورصات دول الخليج السبع، والرابع على مستوى الإقليم العربي، مسجلاً مستوى جديداً من الارتفاعات المتواترة، على الرغم من صغر حجم السوق، حيث أنهى تعاملات ٢٠١٧ وفق آخر تقرير سنوي يعتمد صادر عن البورصة، مرتفعاً بنسبة ٩,١٢٪ عن مستويات إقفاله في ٢٠١٦ عند مستوى ١٣٣١,٧ نقطة، ويتوقع أن يسجل المؤشر بنهاية العام الجاري

وفق مؤشرات المركزي الكويتي

المميزان التجاري يرتفع ١٩٪ لصالح الكويت إلى ٢,٣ مليار دينار

يرواح ارتفاع الفائض التجاري ما بين ٣٠٪-٤٠٪. وسجلت أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، انخفاضاً، بلغت نسبته نحو -٠,٣٥٪، إذ بلغ معدلها نحو ١١٢,٧ (سنة ٢٠١٢=١٠٠)، منخفضاً من معدل نحو ١١٣,١، في الربع الرابع من العام الفائت، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الانخفاض في أسعار الكساء ومليوسات القدم من معدل نحو ١,٠٦٨، إلى معدل نحو ١,٠٥٦ (-١,١٪). وتشير النشرة إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو ١,٦٦١، في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو ١,٦٠٧، في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربيع سنوي بلغت نحو -٠,٩٪، بينما واصل المعدل الموزون للفائدة على القروض ارتفاعه، من نحو ٤,٧٤٨٪ إلى نحو ٤,٨٥٠٪، للفتره نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو ٢,١٪.

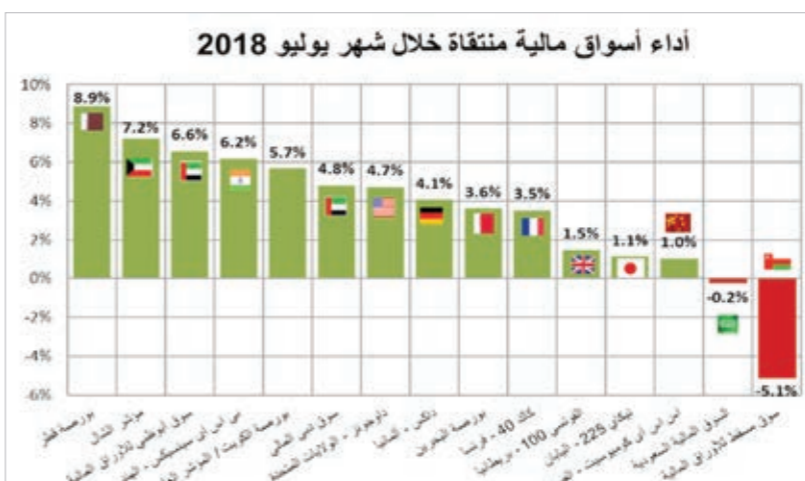
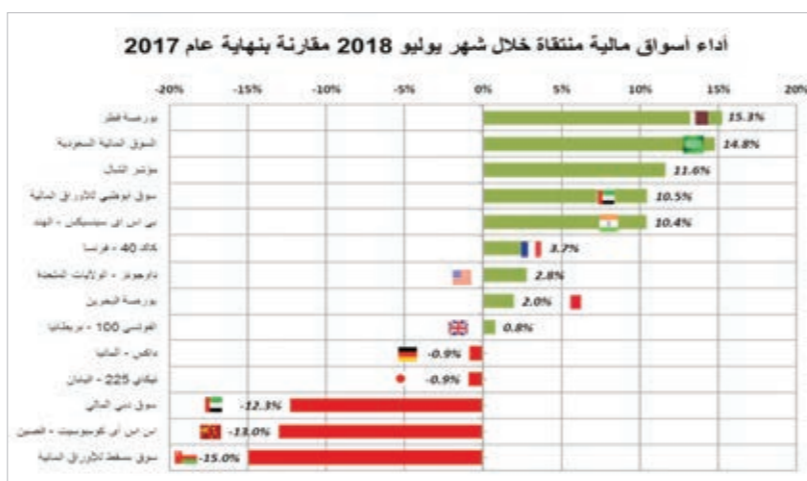
تطوراتها. ومن ذلك مثلاً، أن الميزان التجاري- صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية - قد حقق في الربع الأول ٢٠١٨، فائضاً بلغ نحو ٢,٣١٠ مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته نحو ١٩,٢٪ عن مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت، فيما بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو ٤,٩٢٦ مليارات دينار، منها نحو ٨٩,٣٪ صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية - لا تشمل العسكرية - نحو ٢,٦٢٦ مليار دينار. وكانت الكويت قد حققت فائضاً، في الربع الأول من العام الفائت (٢٠١٧)، بلغ نحو ١,٦٢٥ مليار دينار، وانخفض هذا الفائض إلى نحو ١,٤٧٢ مليار دينار، في الربع الثاني، وإلى نحو ١,٤٣٣ مليار دينار، في الربع الثالث، ولكنه عاود ارتفاعه إلى نحو ١,٩٣٨ مليار دينار في الربع الرابع، وذلك بسبب الارتفاع لأسعار النفط، أي إن الميزان التجاري، في عام ٢٠١٧، قد حقق فائضاً بلغ نحو ٦,٤٦٨ مليار دينار، منها نحو ٨٩,٧٪ صادرات نفطية، وهو فائض أعلى بما نسبته ٣٨,٤٪ عن مثيله المحقق في عام ٢٠١٦ والبالغ ٤,٦٧٢ مليار دينار.

على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والتقنية التي تسنح للمتابعة وتوثيق

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يناير - مارس ٢٠١٨) لبنك الكويت المركزي، المنشورة

في مقارنة لأسواق مالية منتقاة

البورصة السعودية الأفضل أداء من حيث قيمة التداولات إقليمياً



المنطقة الموجبة. رقمين، (أي ١٠٪ أو أكثر)، وفقاً لأدائها منذ بداية العام، وشاركهما السوق الصيني. بينما تحسن أداء بورصة البحرين وحقق مؤشرها مكاسب بنحو ٣,٦٪ في شهر يوليو كانت كفيلاً بقلقه من المنطقة السالبة في أدائه منذ بداية العام، إلى المنطقة الموجبة بمكاسب بنحو ٠,٢٪، لتصبح خامس بورصة في إقليم الخليج في

بداية العام تقدر بنحو -١٥٪، وحل مؤشر السوق السعودي ثاني الخاسرين، غير أن خسارته لم تعد صادرة الأداء للأسواق الاربعة منذ بداية العام، وظلت المفارقة بين أداء بورصات إقليم الخليج قائمة، فبينما تبوءت المراكز الاربعة الأولى بورصات خليجية، قنع في قاع المنطقة الخاسرة سوقان من

المكاسب منذ بداية العام، يتصدرا السوق السعودي بمكاسب بنحو ١٤,٨٪، ثم السوق الكويتي بمكاسب بنحو ١١,٦٪ وفق مؤشر الشال، ثم سوق أبوظبي كما تكررنا بمكاسب بنحو ١٠,٥٪. وتحقيق كل الأسواق الناضجة، والناشئة الأخرى مكاسب خلال شهر يوليو، برغم الحرب التجارية

كان أداء شهر يوليو نشطاً لمعظم أسواق العينة. حقق خلاله ١٢ سوقاً (بورصة) مكاسب، بينما سجل سوقان فقط خسائر، أحدهما خسائر طفيفة جداً، ذلك الأداء الموجب نقل أسواق جديدة إلى المنطقة الموجبة ليبلغ عدد الأسواق الاربعة ٩ أسواق لما مضى من عام ٢٠١٨، وظلت ٥ أسواق في المنطقة السالبة. وتصدرت البورصة الكويتية قائمة أكبر الاربعة في شهر يوليو، إذا اعتمادنا مؤشر الشال الذي كسب نحو ٧,٢٪ في شهر واحد، بينما المؤشر العام لبورصة الكويت كسب نحو ٥,٧٪، وكان لبده التأقل مع تنظيمات البورصة الجديدة، ومعه الارتفاع الكبير في سيولتها، الدور الرئيسي في تحقيق تلك المكاسب. وكان سوق أبوظبي ثاني أكبر الاربعة، والذي أضاف مؤشره في شهر يوليو نحو ٦,٦٪، ليعزز مكاسبه التي بلغت ١٠,٥٪ منذ بداية العام.

كانت الأداء النشط أدى إلى تبوء أربعة أسواق من إقليم الخليج ترتيب

بورصة قطر

بورصة قطر